

الخارجية: الأحكام الإسرائيلية بحق المقت «فضيحة»

وكالات

أدانت وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات الأحكام الإسرائيلية الجائرة بحق الأسير العربي السوري صديقي المقت، معتبرة في بيان نقلته «سانا»، أن الأحكام الإسرائيلية بحق الأسير المقت تشكلت فضيحة قانونية تأتي ضمن سلسلة الجرائم التي ترتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق المواطنين المدنيين السوريين الرازحين تحت نير الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل. وحث البيان «المجتمع الدولي على اتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بضمان إطلاق سراح الأسير صديقي المقت فوراً وبدون قيد أو شرط».

روسيا تتصل بالخليج لتثبيت «تخفيف التصعيد»

وكالات

أكد نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف أن بلاده تقيم اتصالات كثيفة مع الحكومة السورية وبعض فصائل المعارضة العثمانية والسلمة، ولكن ليس مع كل الفصائل، حول تثبيت مذكرة «مناطق تخفيف التصعيد»، وأضاف: «هناك حاجة لجهود شركائنا الأتراك والشركاء من دول الخليج»، ووفقاً لموقع «روسيا اليوم»، استطراد بوغدانوف: قريباً سنجري اتصالات مهمة للغاية مع بعض دول الخليج على مختلف المستويات، بما في ذلك على المستوى الرفيع، معرباً عن أمه في أن تثمر هذه الاتصالات التي تقيمها روسيا بشكل يومي.

سورية يومية سياسية مستقلة

استقبل مشاركين في المؤتمر القومي العربي والمنتدى العربي الدولي من أجل العدالة لفلسطين

الرئيس الأسد: للعمل على إنضاج الوعي تجاه العروبة كهوية وإطار حضاري

وكالات

إلى أن الشعب السوري بمختلف مكوناته قدم أمثلة رائعة للتضحية. وحول الوضع العربي لفت الرئيس الأسد إلى أن التحديات التي يواجهها العالم العربي اليوم تقتضي العمل على إنضاج الوعي تجاه حالة العروبة كهوية شخصية عربية مشاركة في شخصيات عربية والمتمتددة في كل الأقطار من خلال طروحات قاعات الحوار مع دي ميستورا، لكن الملاحظ كان سرعة اللقاءات مع المبعوث الأممي التي لا تستمر أكثر من ساعة في هذه الجولة، وفي حين كانت تستمر لأكثر من ساعتين في بعض الحالات ثلاث ساعات في الجولات السابقة. ووفقاً للصادر: «إن دمشق كانت وفاقاً للصدار الدبلوماسية التي تحدثت إليها «الوطن» في جنيف، فإن دي ميستورا «يريد إرضاء لجنة فيما بينهم، لتقديم ورقة مبادئ دستورية غير ملزمة وغير نافذة على حاكمه لسير المفاوضات، لكن دي ميستورا قدم ورقة مختلفة كلياً عما اقترحه زمري عن الدين رمزي في دمشق» بين السوريين أنفسهم وبعيداً عن دمشق، الذي يجب أن تنحصر على أن يخضع لاستفتاء شعبي يوافق عليه الشعب السوري».

«جنيفاً» بلا إعلام ولا نتائج وتتمحور حول الدستور فقط

ورقة دي ميستورا لتأسيس فريق دستوري قانوني غير مقبولة بصيغتها الحالية!

الوطن

هي تسيير الحوار بين السوريين وعدم التدخل فيه». وقالت المصانير: «إن دمشق سبق أن وافقت خلال زيارة رمزي عز الدين رمزي على أن يكون هناك فريق قانوني يبحث في سلة الدستور، لكن اشترطت أن يكون سورياً سورياً ومن دون تدخل خارجي وغير ممسك وغير ملزم، وهذا غير متوفر في وثيقة المبعوث الأممي الذي أدخل عناصر وخبراء أجنبي في الآلية التي اقترحتها، وعناصر من غير المتفاوضين ذوي أجدات قد تكون مجهولة، وقدم الآلية التي اقترحها على أنها «مساعدة» في المفاوضات حول السلال الأربع». وأضافت المصانير: «إن دمشق كانت وافقت على أن يكون هناك عضوان اثنان من كل وفد من الخبراء القانونيين والدستوريين، يعملون ضمن لجنة فيما بينهم، لتقديم ورقة مبادئ دستورية غير ملزمة وغير نافذة على حاكمه لسير المفاوضات، لكن دي ميستورا قدم ورقة مختلفة كلياً عما اقترحه زمري عن الدين رمزي في دمشق» ووفقاً للصادر قريبة من دي ميستورا فإن الجلسات السريعة بين المبعوث الأممي والوفود السورية والوفود المعارضة، وسيتمتع بوسط تكتم إعلامي، وسيتمتع فيه كل الوفود المشاركة باستثناء وفد الرياض، الذي سرب عبر الإعلام الخليجي المرافق له، أهم الطروحات التي قدمها المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا للوفود المشاركة، والتي تضمنت تقديم ورقة عمل واحدة، تتمحور حول الدستور فقط، واقتراح تشكيل «آلية تشاورية حول المسائل الدستورية والقانونية». وتضمنت الورقة إنشاء هذه الآلية، بمشاركة جميع الوفود وبرئاسة دي ميستورا وبشكل فوري، وهدفها كما جاء فيها: «تقديم الدعم للمباحثات السورية السورية بهدف المساعدة على تحقيق تقدم سريع يكون مبنياً على أسس قانونية ودستورية صلبة ورؤى قانونية محددة، وكذلك ضمان عدم وجود أي فراغ دستوري أو قانوني خلال عملية الانتقال السياسي المتفاوض عليها».

ويقترح دي ميستورا أن يترأس هو الآلية «مستعينة بعدد من الخبراء من مكتبه، يضاف إليه أعضاء تسميم الحكومة السورية والوفود المعارضة، وقد يقوم المكتب الخاص لدي ميستورا، بالتشاور مع عدد من خبراء المجتمع المدني، باختيارهم باستثناء وفد الرياض، الذي سرب عبر الإعلام الخليجي المرافق له، أهم الطروحات التي قدمها المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا للوفود المشاركة، والتي تضمنت تقديم ورقة عمل واحدة، تتمحور حول الدستور فقط، واقتراح تشكيل «آلية تشاورية حول المسائل الدستورية والقانونية». وتضمنت الورقة إنشاء هذه الآلية، بمشاركة جميع الوفود وبرئاسة دي ميستورا وبشكل فوري، وهدفها كما جاء فيها: «تقديم الدعم للمباحثات السورية السورية بهدف المساعدة على تحقيق تقدم سريع يكون مبنياً على أسس قانونية ودستورية صلبة ورؤى قانونية محددة، وكذلك ضمان عدم وجود أي فراغ دستوري أو قانوني خلال عملية الانتقال السياسي المتفاوض عليها».

«النصرة» تستعد لمواجهة تركيا وميليشياتها في إدلب

إدلب - الوطن

اتخذت جبهة النصرة، التي باتت معروفة بـ«جبهة فتح الشام» وتقوم «هيئة تحرير الشام»، الإجراءات الممكنة على الأرض لإجهاض أي تدخل تركي في محافظة إدلب، أو مواجهة أي تحرك محتمل للميليشيات الموالية لأنقرة ضدها، وخصوصاً من ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية»، التي تعتبر جبهة النصرة «اللدودة»، على الزعامة والمكاسب. وتقاطعت معلومات من نشطاء إعلاميين ومصادر معارضة محسوبة على الميليشيات المسلحة في إدلب، حصلت عليها «الوطن»، عن رفع جهوزية «النصرة» إلى أعلى مستوى يمكنها من استمرار فرض نفوذها على مناطق هيمنتها في إدلب، وإحكام سيطرتها على مناطق جديدة ولاسيما الحدودية منها المنتخبة لشن هجمات باتجاه مواقعها ومعالمها الهامة، مثل حارم ودر كوش وسلقين وأطمة وسرمدانا والدانا، والتي دفعت بتعزيزات كبيرة مؤلفة بأسلحة ثقيلة إليها وأقامت السواتر الترابية وحفرت الخنادق في خطوطها الأمامية. وعملت «النصرة» وحلفاؤها في «تحرير الشام» وبخاصة ميليشيا «فيلق الشام» وعبر دورياتها، على مد نفوذها إلى الطرق الرئيسة مثل طريق حلب إدلب القديم وحارم وإدلب والربيع الرئيسة من طريق حلب إدلب القديم «حرق الشام»، بحسب المصادر التي أضافت: إن أهم إجراء احترازي أتى منارده وسبق استنفار «النصرة» إثر تسرب أبناء عن نية الجيش التركي احتلال إدلب وشن ميليشيات «الجيش الحر» هجمات ضدها بموجب وثيقة اتفاق المناطق الأربع «منخفضة التوتر»، هو الاستعانة بخطفه المساجد في تأليب الرأي العام ضد تلك الميليشيات، والاتفاق، وتركيا، عدا تهرب الناشطين الإعلاميين ووسائل الإعلام لتبني صفحة «النصرة» لدى الشارع الذي اختبر مراراً مفرقتها على التكيف بأي تفصيل وتصفيته متى تطلبت مصالحها ذلك. من جهتهم رأى مراقبون أن استعدادات «النصرة» تبدو وكأنها بعدمارات أو إمكانية امتداد صراعها مع «جيش الإسلام» في عوطة دمشق الشرقية.

بعد توقفها لأشهر.. عودة قريبة لنواقل خط الائتمان الإيراني النفطي

علي محمود سليمان

نقلت حملة بقرابة مليون برميل نفط خام خلال الأيام القادمة، ومن ثم ستبنيها ناقلات أخرى يتم الاتفاق على موعدها لاحقاً. وأضاف المصدر: إنه في حال العودة إلى الوضع الذي كان قائماً سابقاً اقترب وصول نواقل نفط خام إلى المصب في بانياس. وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أن ناقلات النفط الخام التي كانت تصل إلى سورية من إيران مثلاً محمل بمليون برميل نفط خام، موزعاً أول الناقلات العشرة تشغل مصفاة بانياس لمدة عشرة أيام، في حين ثلاث نواقل تكون كافية لتشغيل المصفاة على مدار الشهر. (التفاصيل ص ٦)

الجيش يتقدم في محيط «الجراح» ومؤسسات الدولة تعود إلى «الوعر» الأحد المقبل

الوطن - وكالات



محاظ حصص طلال البرازي يتفقد أعمال الصيانة في بعض الشوارع المحيطة بحي الوعر تمهيداً لعودة مؤسسات الدولة (سانا)

للحملة. شرقاً، أفاد مصدر عسكري، وفق «سانا»، بأن الجيش أوقع ٢٨ داعشياً قتلاً وجرح أكثر من ٢٠ آخرين في محيط المغارب وحى الموظفين بمدينة دير الزور، بعدما قضي على أكثر من ٢٠ إرهابياً من داعش في محيط مطار دير الزور ولواء التأمين الفسدية في حي الوعر، مؤكداً في تصريح صحفي نقلته «سانا»، أن «قوى الأمن الداخلي ومؤسسات الدولة ستدخل يوم الأحد القادم إلى الحي الفسدية لتقديم خدماتها بشكل مباشر للمواطنين».

رئيسي للتنظيم في ريف حلب، يتحضر الجيش لاستردادته منه والوصول إلى الحدود الإدارية المحاذية لرق، موضحاً أن الجيش سيطر على قرية عليية البوكمال ومقالع العظيرة ومقالع تل عسان الحيوية في محيط المطار أيضاً. سوزة إلى ذلك ذكرت تقارير إعلامية، أن «قوات الجيش بمؤازرة فحلفاته استطاع استعادة قريتي جراح كبير والدروبية في محيط مطار الجراح العسكري، الذي استعاده الأسبوع الفائت، بعد إرغام مقاتلي داعش على الانسحاب باتجاه بلدة مسكنة آخر معقل

في ترميم الثقة بين المواطن والإعلام. وفيما يتعلم بالعنف على المرأة قال ترجمان: المرأة السورية والأزمة تعرضت للاستغلال والعنف كبير. وجهتها أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريماء قادري لـ«الوطن»، أنه لا يمكن إحصاء عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف، مؤكداً أن الأعداد بدور الرعاية ليست كبيرة إلا أنها لا تدل على العدد الحقيقي.

ترجمان: أزمة ثقة تاريخية بين الإعلام والمواطن ونسعى لردمها

محمد منار حميجو

قال وزير الإعلام محمد رامن ترجمان: ما يعيب الإعلام السوري أن هناك أزمة ثقة بينه وبين المواطن إلا أنه يسعى لردمها. وقال ترجمان: «الاعتناء بالثقة بين المواطن والإعلام مسألة سياسية واجتماعية والثقافية». وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش الوزارة التي أقيمت في دمشق بوزارة الإعلام حول مناقشة العنف القائم على النوع الاجتماعي، أكد ترجمان أن أزمة الثقة ليست حديثة بل هي تاريخ متراكم ونسعي الوزارة لردم هذه الهوة، ضارياً مثلاً

أن صحيفة «الوطن» لعبت دوراً كبيراً في ترميم الثقة بين المواطن والإعلام. وفيما يتعلم بالعنف على المرأة قال ترجمان: المرأة السورية والأزمة تعرضت للاستغلال والعنف كبير. وجهتها أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريماء قادري لـ«الوطن»، أنه لا يمكن إحصاء عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف، مؤكداً أن الأعداد بدور الرعاية ليست كبيرة إلا أنها لا تدل على العدد الحقيقي.

العبرة السورية.. فرنسا الجديدة

فيصل المقداد

نائب وزير الخارجية والمغتربين

الآن وقد رحلت الحكومة الفرنسية بولحها وفسادها وسياساتها الفاشلة، على مختلف الصعد المتطلقة بالحياة اليومية للشعب الفرنسي، يتنفس المختصون بمتابعة الشأن الفرنسي الصعاء، وأكثر ما يؤثر الاهتمام برحيل فرنسا هولاند وحكومته هو أنها ذهبت غير مأسوف عليها، ومن دون نعمة واحدة أو عبارة مجاملة قصيرة على جميع المستويات الداخلية والسنوات الأخيرة، أن جميع اللاعبين الأساسيين من رؤساء ورؤساء وزارات ووزراء ودبلوماسيين، قد غادروا مناصبهم بطريقة مهينة، ولا أقول هنا بعضهم بل كلهم. إنني لا أنطق في تقييمي هذا، من فهم لسؤال سوري ما حدث بالبعد الضيق لتقييم ما حدث، وهو كارثي على فرنسا بكافة المعايير، بل إن مراجعة غير مملّة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والدولية والقانونية الفرنسية منذ جاك شيراك حتى الآن، تبرهن على صدق ما نهبنا إليه، فالاقتصاد الفرنسي ليس في وضع يحسد عليه، على الرغم من سياسات التسول التي اتبعتها الدولة للفرنسيين بدل على أبواب السعودية وغيرها من دول الخليج، على حساب مبادئ التفكير الاستعماري إلى أبشع وجوهه، لكن تحت مفرات على «الإخاء والعدالة والسواوة» التي أصبحت من الماضي، بالنسبة لهؤلاء السؤولين الفرنسيين، وبدلاً من ذلك حلت مفاهيم العولة المورغة في التوشح، وإعادة نمطية التفكير الاستعماري إلى أبشع وجوهه، لكن تحت مفرات طائفة مثل الديمقراطية إلى فرض منظومة التنظيم الفرنسي أو الغربي، حيث لا فرق كبيراً بينهما لفرض مصلحة فرنسا وغيرها من هذه الدول، ولو كان ذلك على دولة صغيرة فقيرة في إفريقيا أو غيرها، لنهب ثروتها على حساب الجائمين من أبناء هذه الدول، ولم تكن السياسات المتطرفة للقادة الفرنسيين للحفاظ على المصالح الفرنسية، تثير الشفقة، لولا أن وزراء خارجية فرنسا مثل آلان جوبيه ولوران فاييوس وجان مارك إيريلوت، لم تصل بهم الحماسة إلى محاولة إقامة تحالفات أوروبية جديدة، تهدد الأمن والسلم الدوليين، في مواجهة مفقطة مع الاتحاد الروسي الذي خرج من نظام سياسي معين ويدخل في نظام سياسي آخر تبني إيديولوجيا مختلفة ابعدت عن المواجهة في العلاقات الدولية وسياسة تغليب المصالح الجماعية للدول على حساب المصالح الضيقة والانفتاح لبناء علاقات سلمية مع كافة دول العالم. والضيقة التي ترقى إلى مستوى الجريمة هي الدعم المطن وغير المطن، الذي قدمته فرنسا والحكومات الفرنسية، لجموعات وتفكيرية وتفكيرية ومتطرفة، أو تغاضبها عنها، وخاصة قبل أن تقوم هذه المجموعات بتوجيه ضرباتها إلى قلب فرنسا، وإن بل هذا على شيء فإنه يدل على أن هذه القيايات والحكومات لا تستمع إلى نقات قلوب شعبيها، بل إنها اعتمدت على تضليل الشعب الفرنسي وغيره في وسائل إعلامها التي كانت تكسك، بشكل أو بآخر، ومحاولات يائسة لفرض فهم منحرف وقائم على ازدواجية المعايير ودعم الإرهابيين الذين تعتبر القيايات الفرنسية أنهم يحترمون مصالحها، فتقدم لهم كل الدعم المالي والعنوي، وتقدم لهم السلاح، وتضغط على الدول الأخرى لدفع الفواتير، كما هو الحال في علاقاتها مع السعودية، أو أنها تقوم باتهام من لا تعجبه سياساتها بالإرهاب، ومما أدهشنا هو أن مندوبي الأنظمة الفرنسية خلال السنوات الأخيرة قد قاموا بتوجيه التهديدات لدول ذات سيادة، لأنها خرجت عن عصا الطاعة الفرنسية الاستعمارية، إلا أن تحقيق هؤلاء الدبلوماسيين الفرنسيين في الأمم المتحدة وغيرها «ذهب مع الريح، ولم ياب له أحد».

لقد أسفرت الانتخابات الفرنسية الأخيرة عن سقوط مربع، ليس فقط للنظام الفرنسي السابق، بل ولؤوساته وأحزابه، وعلى سبيل المثال، فإن هولاند وحزبه الذي لم يكن اشتراكياً قط في السنوات الأخيرة، لم يحصل في الانتخابات على أكثر من ٦ في المئة من أصوات الناخبين، وأؤكد أن هذه النسبة المخجلة كانت جرس إنذار دعا هذه القيادة إلى الرحيل، إلا أنها لم تمتثل للحياض ولا للشفاعة للرحيل وتجاهلت ذلك، وخاصة أنها كانت قد سقطت أخلاقياً قبل سقوطها عملياً. لم تكن أيديولوجيا في متاهات السياسة الفرنسية أو الأوروبية عموماً، لولا أن واجبي الشخصي يلمي على أن أكتب بضعة كلمات أشرح فيها حقائق ما جرى من تدخل فرنسي سافر في الشؤون الداخلية لبليدي سورية، في ضوء أحكام اتفاقيات «بوسنتال» والثورة الفرنسية، التي يبدو أن القيادة الفرنسية قد تجاهلتها أو أن النظام التطبيعي الفرنسي في يتمكن من إدخالها في أذهان قادة النظام الفرنسي، وانطلاقاً من مواقف فرنسية متطرفة غفا عليها الزمن إزاء خروج سورية من عباءة السياسة الفرنسية منذ استقلالها، ما زال هؤلاء الفراع، يعتبرون أن لبنان ما انفك الابن الذي يحتاج إلى رعاية من أمه وأن فرنسا هي «الأم الحنون للبنان»، والأكثر من ذلك كما يعتقد، هذا الولاء الأعمى من قبل هؤلاء الساسة الصغار الصهيونية العالمية وبعينها إسرائيل، ومن أجل إسرائيل ومصالحها تهون التحديتات والشل وبسائرثة ثقة الشعب، كما أن بروز حقيقة أن السياسة الفرنسية أصبحت تابعة خلال السنوات الأخيرة للسياسة الخارجية الأميركية فكيف دولة تابعة أن تكسب إلى جانبها دولة مستقلة تحترم سيادتها، وهكذا ساهم هذا النظام الفرنسي بالتعاون مع دول الخليج «الديمقراطية جدا» ومع تركيا «السلطان أوردغان» في دعم كل من أراد الدمار لسورية وتغاضوا عن إرسال ما يزيد على ٤٠٠ ألف إرهابي عبر حليفهم في الناتو تركيا واتقوا على تدمير سورية، وبذلك تركيا في تحالف غير مقدس مع فرنسا ودول أخرى لتفتيد المهمة بما في ذلك المساهمة المباشرة وغير المباشرة أيضاً في قتل عشرات الآلاف من السوريين من دون أي أزع وسريع أو أخلاقي، وانبرت الحكومات الفرنسية لتشروع قتل السوريين أمراً مسوحاً ومرحبا به في تناقض كبير مع مسؤولياتها كعضو دائم في مجلس الأمن، وهو منصب لا تستحقه، وفي ضوء ممارساتها، يجب إعادة النظر بذلك أجلاً ما عاجلاً. إن التركة التي يواجهها الرئيس الجديد إيمانويل ماكرون، تركه ثقيلة في كافة المجالات، وعلى الرغم من صعوبة التحديات السياسية حول الخطوات التي سيتبناها مستقبلاً في علاقاته مع الدول الأخرى، فإنه لا يجوز له أن يكرر الفشل الذي أصاب سابقه وأن يبتعد عن «اللغة السورية» التي أدت إلى فشل هولاند وساركوزي وشيراك قبله، كما أنه لا يجوز أن يكون لاعباً ضد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي، وألا يدخل في متاهة شعارات حقوق الإنسان لأغراض دعائية فارغة ثبت عدم نجاعتها. إن حكومة الجمهورية العربية السورية، حكومة منتخبة من الشعب وهي قوية وتمارس دورها برضى الشعب السوري، وبعد مرور أكثر من ست سنوات أصبح من المفيد أن يلتفت الجميع أن من يزع بنفسه في لعب «الدم والنار» التي تمارسها المجموعات الإرهابية وداعموها، فإنه سيحرق أصابعه حكماً، لقد قبلت القيادة السورية جميع المبادرات الدولية، فحضرت جنيف قبل الأستانا، وحارب جيشها البطل الإرهاب بكل صدق وإخلاص وفاعلية، وهذا ما تستحق القيادة السورية الاعتراف به من قبل المجتمع الدولي بدلا من سياسات الإنكار والنهأ بعيداً في سياسات المصالح الضيقة أو خدمة أهداف إسرائيل في المنطقة بعيداً عن سياسة تحقيق السلام العادل والشامل للجميع.

في بضع كلمات لا نوجهها إلى الساسة الفرنسيين الجدد فحسب، بل إلى كل السياسيين الجدد في أوروبا والولايات المتحدة وأدواتهم وعملاتهم: أوقفوا دعم الإرهاب وأوقفوا قتل الشعب السوري وتدمير ممتلكاته العامة والخاصة.